الأيام ALAYAM
الاربعاء 28 ذو الحجة 1433 - العدد 8619
Wednesday 14th - November 2012 - No.8619
www.alayam.com

طهران تؤكد استضافتها حواراً بين أطراف النزاع واعتراف عربي للإئتلاف المعارض

وزراء خارجية التعاون يبحثون الملف السوري مع لافروف

وزراء خارجية وسفراء عرب واوربيون بعد اجتماعهم في القاهرة امس. «رويترز»

عواصم– وكالات:

تواصلت امس الاشتباكات العنيفة في الاحياء الجنوبية لدمشق مع استمرار العمليات العسكرية الواسعة في ريف العاصمة، في وقت حصل الائتلاف السوري المعارض الجديد على اعتراف من دول الخليج العربي ودعم من جامعة الدول العربية وتشجيع غربي متحفظ، واعلن الامين العام لدول مجلس التعاون الخليجي امس ان وزراء خارجية دول المجلس سيعقدون محادثات مع وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف في الرياض حول الوضع في سوريا.

وقال الامين العام لمجلس التعاون الخليجي عبداللطيف الزياني في بيان ان وزراء خارجية الدول الاعضاء الست في مجلس التعاون «سيعقدون يوم غد (اليوم) الأربعاء اجتماعا مع وزير خارجية روسيا الاتحادية في مقر الأمانة العامة للمجلس بالرياض، وذلك لبحث الأزمة السورية وتطوراتها».

واضاف الزياني ان الاجتماع يأتي في «ظل امعان النظام السوري في استخدام آلته العسكرية في سفك دماء الشعب السوري وتدمير مدنه، وفي ضوء تشكيل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية».

وقال الزياني ان الاجتماع مع لافروف الذي تعد بلاده من ابرز الداعمين لنظام الرئيس بشار الاسد «يأتي سعيا من دول المجلس لوضع حد لمعاناة الشعب السوري بتحقيق انتقال سياسي سريع للسلطة يوقف سفك دماء الأبرياء، ويحقق تطلعات الشعب السوري».

وبدا موقف جامعة الدول العربية اقل قوة، رغم اعترافها مساء الاثنين بالائتلاف كـ «محاور اساسي» لها، ما عكس تباينات بين الدول الاعضاء.

فقد اعتبر مجلس وزراء الخارجية العرب «ان الائتلاف الوطني السوري هو الممثل الشرعي للمعارضة السورية والمحاور الاساسي للجامعة العربية»، داعيا سائر تيارات المعارضة الى الانضمام الى الائتلاف.

وتحفظت الجزائر على بيان الجامعة العربية وكذلك العراق، فيما امتنع لبنان عن التصويت عملا بسياسة «النأي بالنفس» التي تعتمدها حكومته ازاء الملف السوري، خشية تداعيات للنزاع على البلد الصغير المجاور لسوريا والمنقسم بين مناهضين للنظام السوري، ومؤيدين له.

في المواقف الغربية، التقى وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس في القاهرة قادة الائتلاف الوطني السوري امس، ولم يأت على ذكر عزم فرنسا الاعتراف رسميا بالائتلاف، لكنه اشار الى ان بلاده «لطالما كانت في طليعة» داعمي المعارضة السورية التي «خطت لتوها خطوة بالغة الاهمية» بتوحدها في هذا الائتلاف.

واعلنت وزارة الخارجية الفرنسية امس ان فرنسا لا تزال ملتزمة بحظر ارسال اسلحة الى سوريا بقرار من الاتحاد الاوروبي الذي يستطيع من جانبه رفع هذا الحظر، الا انه اوضح ان اي نقاش حول هذا الموضوع لم يقرر بعد.

ورحب وزير الخارجية البريطاني وليام هيغ بتشكيل جبهة موحدة للمعارضة السورية لكنه قال إن هناك حاجة لبذل جهد أكبر قبل أن تعترف بها بريطانيا رسميا.

وقال هيغ للصحفيين في بالقاهرة «هذا حجر زاوية في غاية الأهمية».

وأضاف أن هذا لا يعني أن بريطانيا ستكون مستعدة لإرسال السلاح إلى المعارضة لأن الاتحاد الأوروبي فرض حظرا للسلاح على سوريا.

من جهتها، ابدت كاثرين آشتون وزيرة خارجية الاتحاد الاوروبي التي تشارك في الاجتماع الوزاري في القاهرة ترحيبها بولادة الائتلاف السوري المعارض، ولكنها حذرت من تفاقم النزاع الدائر في سوريا والذي خلف منذ اندلاع الاحتجاجات في مارس 2011 اكثر من 37 الف قتيل، بحسب المرصد السوري لحقوق الانسان.

من جهة أخرى اعلنت وزارة الخارجية الايرانية امس ان ايران ستعقد لقاء بين اطراف النزاع السوري في طهران يوم الاحد 18 نوفمبر لاجراء «حوار وطني».

وصرح نائب وزير الخارجية الايراني حسين امير عبد اللهيان لقناة العالم التي تبث بالعربية ان الاجتماع سيركز على تشجيع الحل الدبلوماسي وانهاء النزاع في سوريا.

وقال ان «ممثلين عن الحكومة السورية سيجرون محادثات مع ممثلين من العشائر والاحزاب السياسية والاقليات والمعارضة»، دون ان يكشف عن مزيد من التفاصيل.

الإمارات: سجن من يدعو لقلب النظام عبر الإنترنت

دبي – ا ف ب:

أصدرت الإمارات قانونا جديدا للجرائم الالكترونية ينص على انزال عقوبة السجن في من يدعو عبر الانترنت لقلب نظام الحكم او من يمس بهيبة الدولة او يسخر من حكام الامارات، بحسب ما افادت أمس الثلاثاء وسائل الاعلام المحلية.

والمرسوم بقانون الذي اصدره رئيس الدولة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان يعدل قانونا سابقا للجرائم الالكترونية صدر في 2006، ويعاقب ايضا الترويج للمواد الاباحية او التعرض للاديان السماوية.

وينص المرسوم على ان «يعاقب بالسجن كل من استعمل الشبكة المعلوماتية او احدى وسائل تقنية المعلومات بقصد السخرية او الإضرار بسمعة او هيبة او مكانة الدولة او اي من مؤسساتها او رئيسها او نائبه او حكام الإمارات او اولياء عهودهم او نواب الحكام او علم الدولة او السلام الوطني او شعارها او نشيدها الوطني او رموزها».

وبموجب القانون، «يعاقب بالسجن كل من انشأ او ادار او اشرف على موقع على الشبكة المعلوماتية او احدى وسائل تقنية المعلومات يهدف او يدعو الى قلب او تغيير نظام الحكم في الدولة او الاستيلاء عليه او الى تعطيل احكام الدستور او القوانين السارية في البلاد او المناهضة للمبادئ الاساسية التي يقوم عليها نظام الحكم في الدولة».

وينص القانون ايضا على السجن لكل من استعمل الانترنت في «التخطيط او التنظيم او الترويج او الدعوة لمظاهرات او مسيرات او ما في حكمها دون ترخيص من السلطة المختصة».

ويعاقب القانون بالسجن «كل من قدم الى اي من منظمات او مؤسسات او هيئات او اي كيانات أخرى معلومات غير صحيحة أو غير دقيقة أو مضللة وكان من شأنها الاضرار بمصالح الدولة أو الاساءة إلى سمعتها أو هيبتها أو مكانتها، وذلك باستخدام الشبكة المعلوماتية او احدى وسائل تقنية المعلومات».

وبموجب القانون يغلق «المحل او الموقع» التي تتم من خلاله هذه المخالفات لمدة محددة او بشكل دائم، كما يتم ترحيل الاجنبي الوافد اذا ما ادين بهذه المخالفات.

العاهل السعودي يصدر عفواً عن الداعية يوسف الأحمد

الداعية يوسف الأحمد

الرياض – ا ف ب:

أصدر العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز عفوا عن الداعية الاسلامي يوسف الاحمد الذي صدر بحقه حكم ابتدائي في ابريل الماضي بالسجن خمسة اعوام وغرامة قدرها 100 الف ريال بتهمة «التأليب على ولي الامر»، بحسب ما افادت وسائل اعلام سعودية أمس الثلاثاء.

وقال شقيق الداعية لصحيفة الحياة انه «تلقى مكالمة من رئيس الديوان الملكي خالد التويجري ابلغه فيها بان الملك عبدالله بن عبدالعزيز وجهه بالافراج عن الاحمد»، مشيرا الى ان «اسرته كانت تقدمت بخطابات الى خادم الحرمين الشريفين خلال الفترة الماضية تطالب بالافراج المؤقت» عن الاحمد.

واشتهر الداعية يوسف الاحمد ببعض الفتاوى المتشددة والمثيرة للجدل، خصوصا حول المرأة.

وقد دعا الاحمد مرارا الى هدم المسجد الحرام واعادة بنائه في طريقة تمنع الاختلاط بين النساء والرجال، كما انه يعارض عمل المرأة بشكل قاطع.

وأدين الاحمد بالتأليب على ولي الامر، واثارة الفتنة، والاضرار باللحمة الوطنية، والنيل من هيبة الدولة ومؤسساتها الامنية والعدلية، عبر الانترنت.

واضاف شقيقه نايف لصحيفة الحياة ان «عفو الملك عبدالله يسقط عن الاحمد بقية مدة المحكومية وهي اربعة اعوام وخمسة اشهر».

وكانت المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض اصدرت احكامها الابتدائية في 11 ابريل الماضي على الاحمد واربعة سعوديين واثنين من الجنسية المصرية لادانتهم بـ «التأليب على ولي الامر».

مواجهات بين الباسيج والمشيعين وهتافات تطالب بحقوق عرب الأهواز

اعتقال العشرات في تشييع جنازة شاعر أهوازي بإيران

اعتقل الأمن الإيراني عشرات المشيعين في جنازة شاعر أهوازي، إثر مصادمات وقعت بين السكان العرب والشرطة وقوات الباسيج بالأهواز مركز إقليم خوزستان الذي تقطنه أغلبية عربية جنوب غرب إيران، بحسب ما أكدت مصادر موثوقة لـ«العربية.نت».

وذكرت المصادر أن الأمن الإيراني اعتقل، أمس الثلاثاء، العشرات من المشاركين في مراسم تشييع الشاعر الأهوازي ستار الصياحي المعروف بـ«أبوسرور».

وأوضحت المصادر من الأهواز في اتصال مع «العربية.نت» أن المئات من المواطنين شاركوا في مراسم تشييع هذا الشاعر الذي توفي في ظروف غامضة بعد خروجه من السجن.

وأضافت المصادر أن ستار الصياحي الذي له أنشطه ثقافية ووطنية في المدينة اعتقل قبل أسبوعين وأرغمته السلطات على عدم المشاركة في أي مناسبة ثقافية وإلقاء قصائد حول عرب الأهواز.

وخلال مراسم التشييع التي دعا إليها النشطاء الأهوازيون عبر شبكات التواصل الاجتماعي، أطلق المشاركون شعارات تطالب بحقوق عرب الأهواز وتؤكد مواصلة سبيل الشاعر لتحقيق مطالبهم.

وتوفي ستار الصياحي بعد أسبوع من خروجه من السجن وتتهم المواقع العائدة إلى النشطاء الأهوازيين في المنفى السلطات بالتسبب في وفاته.

وتشهد الأهواز بين فترة وأخرى سلسلة اضطرابات بين المواطنين والسلطات الأمنية أدت الى مقتل العديد من الجانبين.

ونفذت السلطات سلسلة إعدامات واسعة بحق عدد من النشطاء الأهوازيين بتهمة محاربة الله والرسول والمحاولة لانفصال الإقليم الغني بالنفط.

وقالت مصادر إن الناشط الأهوازي ستار الصياحي كان تلقى تهديدات بالقتل لأنه كان قد وجه انتقادات للنظام ومطالبته

الشاعر الصياحي

من خلال قصائده بالحقوق القومية والاجتماعية لسكان الإقليم الغني بالنفط الذي ضمته إيران في عام 1925.

وتوفي الصياحي في نفس الفترة التي أعلن فيها عن وفاة المدوّن في طهران ستار بهشتي بعد أسبوع من اعتقاله.

وقال كريم عبديان، رئيس منظمة حقوق الإنسان في الأهواز: «نحن نطالب المجتمع الدولي بالضغط على النظام للتحقيق في وفاة ستار الصياحي والإفراج عن المعتقلين».

وأكد عبديان في اتصال مع «العربية.نت» أن الاعتقالات باتت أمراً طبيعياً في كل مناسبة وطنية يحييها سكان الإقليم.

وأشار الى الاعتقالات الأخيرة وقال: «نتابع بقلق ما يرد لنا من الإقليم، حيث يتواصل انتهاك حقوق الأهوازيين، وهم سكان الإقليم الأصليون، وأن هذه الاعتقالات لن تزيد إلا إصرار سكان الأهواز على المطالبة بحقوقهم القومية والوطنية المشروعة». وطالب الأمم المتحدة بإرسال موفد المقرر الخاص لإيران الدكتور أحمد شهيد، للتحقيق والتفحص في وفاة الناشط ستار الصياحي وفيما سمّاه «التطهير العرقي الذي يجرى على الأقليات العرقية في إيران بما في ذلك الشعب الأهوازي في محافظة الأهواز أو خوزستان».

بدء الأشغال تمهيداً لفتح قبر عرفات في آخر الشهر الجاري

باريس – رام الله – أ ف ب:

يتوجه قضاة فرنسيون مكلفون التحقيق في وفاة الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات الى رام الله بالضفة الغربية للتحقيق في اسباب وفاته، كما افادت مصادر فرنسية قريبة من الملف لوكالة فرانس برس.

وفي رام الله حيث ضريح الرئيس الراحل اعلن مسؤول فلسطيني ومصادر مقربة من عائلة عرفات أمس الثلاثاء ان الاشغال بدأت تمهيدا لفتح قبر عرفات في 26 من الشهر الجاري لاخذ عينات من جثمانه لفحصها، مؤكدين ان ذلك لن يتم الا بوجود محققين من فرنسا وسويسرا وروسيا.

وقال مصدر مقرب من عائلة الرئيس عرفات «بدأ اليوم العمل بازالة طبقة الاسمنت والحجارة التي تحيط بقبر عرفات وسيستمر العمل لنحو 15 يوما».

واشار المصدر الى ان هناك «مراحل عدة» لفتح القبر، مشيرا الى انه لن يتم فتح القبر «الا بوجود المحققين الفرنسيين والخبراء السويسريين والخبراء الروس الذين سيشاركون في التحقيق» حول اسباب وفاته.

وتابع ان الاشغال «تبدأ بازالة الاحجار والخرسانة الاسمنتية ثم قص الحديد حتى الوصول الى التراب الذي يغطي القبر».

أبوقتادة يغادر محبسه في بريطانيا بكفالة

لندن – عمان – دبا:

أطلق أمس الثلاثاء سراح رجل الدين المتشدد أبوقتادة بكفالة من سجن في بريطانيا بعد أن حسم القضاء لصالحه الجولة الأخيرة من معركته القانونية لتجنب الترحيل إلى الأردن.

وجاء خروج أبوقتادة بكفالة عقب صدور حكم من محكمة خاصة بالطعون المتعلقة بالهجرة الاثنين. وتعهدت لندن بسرعة الطعن على قرار الإفراج عن أبوقتادة بكفالة وعدم ترحيله للأردن.

ومن المتوقع أن يعود أبوقتادة إلى منزله في لندن، وتشمل شروط الإفراج منعه من مغادرة منزله لمدة 16 ساعة يوميا وتثبيت جهاز إلكتروني في جسده وعدم استخدام الكمبيوتر والهاتف المحمول.

ويعد حكم منع ترحيل أبوقتادة إلى الأردن ضربة قاسية للحكومة البريطانية، والتي حاربت لفترة طويلة من أجل ترحيله.

من جهتها، عبرت الحكومة الأردنية عن خيبة الأمل من الحكم البريطاني الذي صدر بحق أبوقتادة، بعدم ترحيله إلى الأردن.

وأكد وزير العدل غالب الزعبي في تصريح لوكالة الأنباء الأردنية (بترا) أن الحكومة الأردنية كانت قد قدمت الضمانات الكافية لمحاكمة عادلة لأبي قتادة حال إبعاده إلى الأردن، مبديا استعداد الحكومة للعمل على دراسة هذا الحكم دراسة كافية وشاملة مع الحكومة البريطانية.

كما أبدى استعداد الأردن للعمل مع السلطات البريطانية بشأن الخطوات اللاحقة بهذا الموضوع.